مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية
Journal of Studies in Islamic Finance and development
المجلد 3/ العدد:02 (2022)
ص 01-25

سياسات التمويل الإسلامي وآثارها على التنمية الإقتصادية في الجزائر – بنك البركة نموذجا

Islamic financing policies and their effects on economic development in Algeria- Al-baraka banc

خيثر هواري[1]*

[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، khiterhouari@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:

تاريخ القبول:

ملخص

يعتبر بنك البركة مؤسسة مالية تنشط وفق أسس الشريعة الإسلامية، حيث له مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استثماره المباشر في مجالات الاقتصاد الحقيقي، وأثبت نجاحا مهما في تعبئة المدخرات وتلبية احتياجات المتعاملين وتحقيق مصالحهم ، كما ساهم في تحقيق نجاح كبير في تطوير أعماله، من خلال تبني صيغ تمويلية مناسبة وتطوير منتجات الهندسة المالية في إطار يجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتبرز مفهوم الهندسة المالية الاسلامية ومنتجاتها في بنك البركة، ودورها في تطوير المصارف الاسلامية، من خلال التطرق للنقاط التالية:

التعرف على بنك البركة، التعرف على البديل الاسلامي للهندسة المالية، التعرف على منتجات الهندسة المالية ومزايا تطبيقها في الجزائر، إبراز دور المنتجات المالية الاسلامية في تطوير المصارف الاسلامية.

Abstract

Al-Baraka bank is financial institution that governed by the principals and foundations of Islamic law, which contribute to economic development in Algeria through direct investment in the fields of the real economy, and has proved successful in attracting savings and meet the needs of customers and achieve their interests ;

It contributed to achieving great success in the development of its work, through the adoption of formats suitable financing and development of financial engineering products in the context of combining the credibility and economic efficiency.

Hence, this study is coming to highlight the concept of Islamic financial engineering and its products in Algeria, and the role they play in the development of Islamic banks, through exposure to the following points:

- Identifying the Islamic bank al-Baraka
- Identifying the Islamic financial engineering
- Identifying the financial engineering products and the advantages

* خيثر هواري

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الهندسة المالية، المنتجات المالية الاسلامية، الضوابط الشرعية، الكفاءة الاقتصادية، التمويل الاسلامي، التنمية الاقتصادية **تصنيفات JEL** : O1,Z12 ,G21,G2.	of their application in Islamic banks in Algeria. - Highlighting the importance of Islamic financial engineering products in the development of Islamic banks. **Key words:** Islamic banks, financial engineering, Islamic financial products, credibility, economic efficiency, Islamic finance, economical development. . **JEL Classification Codes:** G2 ، G21 ،Z12, O1

1. مقدمة

يختلف الإقتصاد الإسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى لخصوصيته التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بطريقة ملازمة للإقتصاد التكافلي، ويرجع سبب تخلف كثير من الدول العربية والإسلامية إلى عدم ملائمة معطيات الإقتصاد الوضعي لمتطلباتهم المادية والنفسية والشرعية التي تقوم سلوكهم وتبني حضارتهم وتقدمهم في شتى المجالات، ذلك أنّ الإسلام ينظر للمجتمع كوحدة عضوية يشد بعضها بعضا.

إنّ تمويل الاقتصاد كجزء من النظام الاقتصادي يحتل درجة بالغة الأهمية في النظم الاقتصادية الحديثة، كما أنّ التمويل الإسلامي له مكانة وميزة تنافسية فى تحقيق القيمة المضافة الحقيقية –لا الوهمية– وتعزيز العدالة والتكافل الاجتماعي بين أفراد الشعب، وقد اشتدّ الاهتمام به خاصة بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ماهي مزايا وسياسات التمويل الإسلامي وهل لها أثر في الاقتصاد الجزائري؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية عديد التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هي صيغ التمويل الإسلامي؟ وما آثارها على التنمية المستدامة؟

– ما هي السياسات والآليات التي تستخدمها البنوك الإسلامية، والتي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية ومتطلبات الاقتصاد التضامني؟

– ما محل بنك البركة من التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

H1 تنشط البنوك الاسلامية في بيئة مصرفية صعبة وتجتهد لأبعد الحدود بالخروج من دائرة الحرج الفقهي.

H2 التنمية الاقتصادية والاجتماعية متلازمتان في مقاصد المالية الإسلامية عكس البنوك الربوية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في:

- تزايد الإهتمام بالمالية الإسلامية كونها لا تتأثر بالأزمات المالية، وأنّ الإسلام نقَدَ معاملات وقواعد كثيرة كانت وراء سبب الأزمة المالية لسنة 2008، فماهي عِلَلُ ذلك؟
- إهتمام الدول الغربية بالنظام المالي الإسلامي، وإدراجه –كدِراسات حالات– في الجامعات كنظام ناجح، وتخصيص مراكز أكاديمية للتكوين في المجال.

خطة الدراسة ومحاورها:

تندرج ضمن هذه الورقة البحثية ثلاثة محاور:

- المحور الأول: فلسفة التنمية الإقتصادية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (نظرة إجتماعية)
- المحور الثاني: التمويل الإسلامي دعامة لتحقيق التنمية التضامنية المستدامة
- المحور الثالث: مساهمة بنك البركة في الإقتصاد الجزائري

2. فلسفة التنمية الإقتصادية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (نظرة إجتماعية)

تعتبر البنوك الإسلامية منظمات اقتصادية واجتماعية لا تحكمها القواعد المادية والوهمية في المعاملات بقدر ما تسعى إلى ترسيخ القواعد الاجتماعية والمعنوية والنفسية للتكافل الإنساني، ويرتبط نجاحها بمدى اهتمامها بهذا الجانب من ناحيتين:

1.2 من الناحية الأخلاقية

تعمل البنوك الإسلامية وفقا للأخلاق والمبادئ الإسلامية عكس البنوك الوضعية التي تقوم على قاعدة فصل الدين عن جوانب الحياة، فالمال لا يجب أن يكوم دولة بين الأغنياء في الأمة، فغاية التنمية الإسلامية هو الإنسان نفسه لا تستعبده المادة، ولا يستذله الغير، وإنما محررا مكرما يعمر الدنيا وحييها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله في أرضه (الفنجري، 2010).

2.2 من الناحية الإستثمارية

تختلف البنوك الربوية عن البنوك الإسلامية من الناحية الإستثمارية، من عدة أوجه:

– تعتبر العلاقة بين البنك والمودعين في البنك التقليدي علاقة مديونية ربوية، بخلاف البنك الإسلامي الذي تتمثل العلاقة فيه عقدَ مضاربة بالنسبة للودائع الاستثمارية وعلاقة الإجارة والوكالة بالنسبة للودائع الجارية.

– يتميز التمويل الإسلامي – خاصة في صيغة المشاركة – بخلوه من سعر الفائدة الذي ينعكس بدوره على تقليل تكاليف الإنتاج، هذه الأخيرة تتيح الفرصة لتخفيض الأسعار أمام المستهلكين.

– يخلو نظام التمويل الإسلامي من أي آثار تضخمية بحكم كونه لا يسعى إلى خلق الائتمان الوهمي بقدر ما يهدف إلى المتاجرة في السلع والتعامل مع العناصر الحقيقية.

– إن اعتماد مؤسسة التمويل الربوي على صافي القيمة بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة يؤدي إلى كبح نشاط العملية التنموية في المجتمع لما له من آثار سلبية على طاقات المؤسسات الاقتصادية وإمكانياتها.

– يتم تمويل رأس المال العامل (Fonds de roulement) في البنوك الربوية عن طريق السحب على المكشوف والقروض الربوية، بخلاف البنوك الإسلامية حيث يقوم التمويل عن طريق الصيغ المذكورة آنفا.

– يعتبر التمويل بالمرابحة مخرجا هاما لصغار المستثمرين وعنصرا داعما للدخل الوطني للبلاد لما يتميز به من تخطي حاجز الضمانات وتعزيز التدقيق في دراسة جدوى وتقييم المشروعات المقدمة من طرف العملاء، حيث أن البنك يصبح – في ظل الاقتصاد الإسلامي – مؤسسة فنية لا تمول إلا المشروعات النافعة للبلد، بخلاف البنوك الربوية التي يهمها بالأساس تحصيل الفوائد والضمانات بغض النظر عن طبيعة وأهمية النشاط الإستثماري.

– تقوم فلسفة البنوك الربحية في ظل التمويل الإسلامي على ضرورة التعامل بما ينسجم مع تقليص فجوة التضخم بآلية حقيقية عن طريق تمويل المشروعات بعد التملُّك، إضافة إلى أن تحصيل الفوائد الوهمية غير جائز في حالة ما إذا تعسر عن العميل تسديد المبلغ المستحق في أجله الموعود لقوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ}، وأي مطالبة بدفع مبلغ إضافي كهامش تأخير بغير غطاء حقيقي تعتبر عين الربا لقوله صلى الله عليه وسلم " إما أن تقضي وإما أن تربي" (قطب، 1978) (المودودي، 1990).

– إن رأس المال الذاتي للبنك في الفكر التقليدي يمكن إصداره في شكل أسهم عادية وأسهم ممتازة، حيث أن الأول هو صكُ ملكيةٍ يشارك المساهم به في الربح أو الخسارة وهو صالح للبنوك الإسلامية، أما النوع الثاني فمع أنه صك ملكية في الأصل إلا أنه قد اختلطت به منافع أخرجته عن طبيعته الأصلية وقربت بينه وبين السندات التي تعتبر صكوك مديونية بفائدة ربوية ثابتة.

– يشارك المودعون المصارفَ الإسلامية في المخاطر المرتبطة باختيار الاستثمار واتخاذ القرار، بخلاف التمويل الربوي حيث تتحمل المخاطرة فيه قلة من مستخدمي الأموال لتنهار في الأخير عند حدوث الخطر، وهو الأمر الذي جرى للبنوك الربوية الأمريكية.

– تقتصر البنوك الربوية على تعظيم الربح عن طريق تشغيل الكتلة النقدية الموجودة في السوق، بينما تهدف البنوك الإسلامية إلى أهداف تتميز بالشمولية من حيث تعظيم الربح والقضاء على البطالة من خلال إنشاء المشاريع ودعم المقاولات، إضافة إلى ربط السوق السلعية (الإنتاجية) بالسوق النقدية.

– الأنشطة التنموية التي تمارسها البنوك الربوية توجه غالبا لنشاطات محصورة في قطاعات محددة، بينما أنشطة البنك الإسلامي غير محصورة في قطاعات محددة بالصيغ المتنوعة لذا فنشاطاتها أوسع وأكثر مرونة (التركماني، 1988).

– للبنوك الإسلامية دور هام في إحياء نظام الزكاة من صندوق الزكاة وتوزيع الزكاة على المستحقين لها؛ من فقراء ومؤسسات خيرية وجمعيات إسلامية وغيرها (قنطقجي، 2006).

3. التمويل الاسلامي دعامة لتحقيق التنمية التضامنية المستدامة

توجه البنوك الاسلامية جهودها نحو خدمة المجتمع، عن طريق تعبئة الودائع الجارية والودائع مع التفويض بالاستثمار، وتوظيفها في تمويل الاستثمارات في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة وما إلى ذلك من صيغ التمويل المختلفة (المغربي، 2004).

تركز البنوك الاسلامية على تبليغ رسالة السماء إلى الأرض في ترشيد إدارة الأموال بغية تحقيق التوازن بين المصلحة الشخصية ومصلحة المجتمع، فهي " أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعي إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك الاعتيادية من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولا وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث إنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد علي ترشيد الإنفاق وتدريبهم علي الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم

بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية" (النجار، 1979).

على خلاف البنوك التقليدية التي تهدف إلى تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي ورأسمالها واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما تقوم بعدة خدمات تتعلق بالتجارة في النقود أو ما يماثلها (محمد عبد العزيز ، 1969).

ويجد النشاط الاستثماري اهتمامًا كبيرًا من قبل الإدارة المالية الإسلامية تخطيطًا وتنفيذًا ومتابعة، حيث يجاري احتياجات العملاء ومتطلباتهم، ويساير السياسات الاقتصادية التنموية للدولة، وتزخر المالية الإسلامية بطرق متميزة في تمويل المشاريع، منها: المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة، بيع السلم، عقد المزارعة، عقد الاستصناع، عقد المساقاة، عقد المقاولة، القرض الحسن، إضافة إلى أشكال أخرى، كالبيع لأجل، الاقتناء، المغارسة، والسلف (خيثر و عزي، 2017).

تعتمد المؤسسات التمويلية الإسلامية بهدف تأسيس المشروعات جملة من العمليات الإسلامية الهامة، كالوكالة، خصم الكمبيالات، الجعالة، الحوالة، الكفالة والضمان أو الرهن، بحيث تهدف هذه العقود إلى تسهيل تقديم الخدمات وتسريع دورة النقود وتقليص الفجوة بين الادخار والاستثمار، فضلا عن أن صيغة المضاربة كعقد تساهم بصفة مباشرة في التوزيع الأمثل للموارد.

وفق هذه الصيغ التمويلية يتأكد التوجه التنموي الشامل للمصارف الإسلامية حين تأخذ بالاعتبار مقاصد الشريعة وتراعي أولويات التنمية، وتعتمد في نشاطها ادوات تقوم على الاستثمار الحقيقي وتوسيع قاعدة إنتاجية، وتحد من حالات سوء استخدام الموارد، وتساهم في حفظ توازن دوران المال، وإعادة توزيعه على الفئات الصغيرة، وبذلك تسهم في تحقيق التنمية وتعزز قيم العدالة والتكافل الاجتماعي ليكون له دور فاعل في تحقيق التنمية الاجتماعية، فمن خلال سعي البنك الإسلامي لتعظيم ارباحه فإنه يعطي الأولوية في التمويل للمشروعات الأكثر إنتاجية لأن عائدها سيكون أكبر ثم تليها، وبالتالي فإن آلية المشاركة ستعمل على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفؤة لعمليات

المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح مقدرة على أسس سليمة مع أخذ – عنصر المخاطرة– في الحسبان، أكثر كفاءة واقترب استخدام النقدية المتخصصة لاستثمار في المجتمع إلى الاستخدام الأمثل لها، ووفق معيار الإنتاجية فإن البنك الإسلامي لن يمتنع عن تمويل أي مشروع ناشئ أو صغير إذا تبين عند دراسة جدواه ارتفاع إنتاجية وكفاءة القائمين عليه (الهاشمي، 2010).

4. مساهمة بنك البركة في الإقتصاد الجزائري

مجموعة البركة المصرفيّة مرخّصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، وتعتبر البركة من روّاد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدّم خدماتها المصرفيّة المميّزة إلى حوالي مليار شخص في الدّول التي تعمل فيها، وتقدّم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفيّة والماليّة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السّمحاء في مجالات مصرفيّة التّجزئة، والتّجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثّل في وحدات مصرفيّة تابعة ومكاتب تمثيل في 16 دولة، حيث تدير أكثر من 700فرع، وللمجموعة حاليا وجود قويّ في كلّ من تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سورية، المملكة العربية السعودية والمغرب، بالإضافة إلى فرع واحد في العراق ومكتبي تمثيل في كلّ من إندونيسيا وليبيا.

يعتبر بنك البركة الجزائري من أهم البنوك الرائدة في تطبيق المالية الاسلامية بطريقة ابتكارية معاصرة مبنية على اجتهاد الخبراء والمجمعات الفقهية، وبالرغم من نشاطه تحت إشراف ورقابة البنك المركزي في ظل سياسة نقدية ربوية إلا أنّه يساهم بصفة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبعث روح الإقتصاد التضامني في

البلد، عن طريق تعبئة المدخرات ودعم المشاريع الإجتماعية والمقاولاتية من خلال صندوق الزكاة والوقف والقروض الحسنة، نتطرق في هذا المحور إلى إبراز مساهمة هذا البنك في الاقتصاد الوطني الجزائري:

1.4 بنك البركة الجزائري

أنشأ بنك البركة الجزائري كأول مؤسسة مصرفية إسلامية بتاريخ 20 ماي 1991م برأس مال مختلط بين القطاعين العام والخاص، حيث حدد رأسماله عند انشاءه بـ: 500.000.000دج (خمسمائة مليون دينار جزائري) موزعة على 500.000دج (خمسمائة ألف دينار جزائري) سهم قيمة كل سهم 1.000دج (ألف دينار جزائري)، وتكون السهم غير قابلة للتجزئة ومرقمة من 1 إلى خمسمائة ألف، وتم الاكتتاب برأس مال البنك قدره 50% من البنك الفلاحي للتنمية الريفية بالجزائر و50% شركة دلة البركة القابضة، البحرين.

وحاليا يقدر رأس مال البنك ب 15 مليار دج ويحوز منه على نسبة 56 % (عياط، 2019)

يلتزم بنك البركة في جميع تعاملاته ونشاطاته بأحكام الشريعة الإسلامية القائمة في الأصل على تحريم الربا والغرر، مقره بالجزائر العاصمة، ويجوز له فتح فروع أو وكالات.

يهدف بنك البركة إلى تحقيق تعبئة الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر وفق القواعد والإجتهادات الفقهية الراجحة، وتطوير وسائل استقطاب المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الإستثمار وفق صيغ التمويل الإسلامية، كما يقصد إلى توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، سيما المهمشة منها.

2.4 مجال نشاط بنك البركة

ينشط بنك البركة في المجالات التالية:

1.2.4 الخدمات المصرفية

يعمل البنك لحسابه أو لحساب غيره في القطر الجزائري وخارجه في نطاق قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة، وتأدية قيمة الشيكات، وتقاصها وتحصيل الأوراق التجارية، وتحويل الأموال في الداخل والخارج، وفتح الإعتمادات المستندية وتبليغها، وإصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الإعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان، كما يعمل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء، وإدارة الممتلكات والموجودات، كما ينفذ الوصاية في إدارة التركات وفقا للأحكام الشرعية والقوانين الوضعية وبالتعاون المشترك من الجهة ذات الاختصاص، ويعتبر البنك كذلك مخبرا للدراسات وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

2.2.4 المسؤولية الإجتماعية (social responsibility)

يقوم البنك بدور الوكيل في تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتكافل بين مختلف الجمعيات والأفراد من خلال تقديم القروض الحسنة للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات بما يحفز المستفيد على بدء حياته المستقلة وتحسين دخله المعيشي، ويجسد بيت المال بطريقة عصرية من خلال إنشاء الصناديق الهادفة للتنمية الاجتماعية والمحفزة على تطوير التنمية التضامنية المستدامة؛ من خلال تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة وفق الأولوية في تلبية الحاجات بمنظور مقاصدي، إضافة إلى الدخول في الاتحاديات المهنية المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى توطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية، ومن أعمال البنك كذلك (بنك البركة، 2016):

- منح فرص استثمارية لعدة مؤسسات صغيرة و متوسطة في إطار القرض المصغر
- إطلاق حملة قفة رمضان و الإطعام في شهر رمضان الكريم

- تأطير إطارات البنك لطلبة المعاهد و الجامعات لتحضير مذكرات التخرج
- دعم نشاطات تربوية ودينية.

3.2.4 التمويل والاستثمار

يقوم بنك البركة بنشاطات التمويل والاستثمار وفق أشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة، وبيع المرابحة للآمر بالشراء، وغير ذلك من الصور المماثلة، وذلك عن طريق توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وفق نظام المضاربة المشتركة.

4.2.4 الحوكمة المؤسسية

يولي بنك البركة الجزائري اهتماما كبيرا لممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة، كما يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على نشاطات البنك وفي هذا المجال وبناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004 وتم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية في سنة 2008 ولجنة إدارة المخاطر في سنة 2011، ويعقد مجلس الإدارة الاجتماعاته بكامل أعضاءه لمناقشة توجه البنك الاستراتيجي والتغير في المؤشرات المهمة على إستراتيجية البنك العامة، وتتجسد الحوكمة المؤسسية من خلال الهياكل التنظيمية التالية:

- مجلس الإدارة، ويشمل لجنة التدقيق ولجنة المخاطر.
- لجان الضبط و الرقابة، وتشمل: المطابقة، المطابقة الشرعية، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

5.2.4 نشاطات أخرى للبنك

يقوم البنك كذلك بإبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وتأسيس الشركات في مختلف المجالات المكملة لأوجه نشاطه، كما يتملّك الأصول المنقولة وغير المنقولة

ويبيعها ويستثمرها ويؤجرها، كما يستصلح الأراضي المملوكة أو المستأجرة ويهيّئها للزراعة أو الصناعة أو السياحة والإسكان.

3.4 مساهمات بنك البركة الجزائري في المؤسسات

يساهم البنك في مجموعة من المؤسسات التي قد ترتبط بنشاطاته أو ذات العلاقة باستراتيجيته؛ على النحو التالي:

الجدول 1: توزيع مساهمات بنك البركة الجزائري في مؤسسات أخرى

المؤسسة	رأس المال الاجتماعي (دج)	رأس المال المحرر (دج)	مساهمة بنك البركة (دج)
Compagnie d'assurance AL-BARAKA OUA AL-AMANE شركة تأمين البركة والأمان	480.000.000	120.000.000	96.000.000
Société Inter Bancaire de Formation (S.I.B.F) شركة التكوين ما بين البنوك	100.000.000	100.000.000	10.000.000
Société d'automatisation des transactions Inter Bancaires et de Monétique (S.A.T.I.M) شركة إتمام المعاملات ما بين البنوك والنقد	26.000.000	26.000.000	1.000.000

AK BARAKA Promotion Immobilière البركة للترقية العقارية	.....	250.000.000	50.000.000
Société de Garantie des Dépôts Bancaires شركة ضمان الودائع العقارية	.....	.....	10.000.000

المصدر: رئيس قسم الاحصائيات، فرع بنك البركة بولاية البليدة.

4.4 صيغ التمويل في بنك البركة الجزائري

يعرض بنك البركة إلى عرض تشكيلة من الصيغ التمويلية المختلفة:

1.4.4 الصيغ القائمة على الملكية

مثل عمليات المشاركة والمضاربة، ما يحقق ميزات كثيرة للمستثمر وتسهيلات في تعامله الاقتصادي والمالي، حيث نجد التمويل بالمشاركة المتناقصة منتهية بالتمليك كما يجريه بنك الجزائر؛ يكون بنك البركة والزبون شريكين فيه، بعد أن يكون العميل قد قدم طلب ملف التمويل مرفقا بجميع الأوراق اللازمة للمشروع، إضافة إلى ذلك يطلب بنك البركة من الزبون تقديم دراسة تفصيلية له من حيث المخاطر، ودرجة كفاءة الضمانات المقدمة، ثم يقوم البنك بدراستها وفحصها وقياس مدى مشروعية هذه العملية، وعند الاتفاق عليها وتحقيقها الشروط المطلوبة يقرر هذا الأخير فتح التمويل ويجري الطرفان إمضاء العقد في مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك تخلص بموجبها ملكية المشروع محل المشاركة للزبون في غضون مدة متفق عليها تبدأ من تاريخ المشاركة طبقا لشروط العقد، كما يجب أن تذكر قيمة الحصة الواحدة من الأموال الإجمالية للمشروع محل المشاركة من قبل الطرفين، ويعتبر هذا الأمر مهما في عقد المشاركة وجزءا لا يتجزأ من العقد ومتمما له،

ويتم تفسير سائر شروط العقد في ضوء مفهومه، ويتم توزيع العائد السنوي للمشروع موضوع المشاركة بين الطرفين بنسبة ما يمتلكه كل منهما من حصص، كما نميّز في هذا الاطار التمويل بالمضاربة؛ غير أن بنك البركة يواجه صعوبات كثيرة من الناحية التطبيقية نظرا لصعوبة إجراء دراسة حقيقية للمستثمرين من الجوانب الأخلاقية والإحترافية، وقلة الهيئات المبادرة في أعمال المضاربة، وعدم توفر مودعين مستعدين لتحمل المخاطر وتقديم ضمانات كافية، ونقص العمال المؤهلين والمختصين بهذا الشكل من التمويل (albarakah bank, 2020).

2.4.4 الصيغ القائمة على الدين

حيث نميّز بين:

– **عقد التمويل بالمساومة:** يجري تنفيذ عقد البيع الذي يوافق السلعة أو البضاعة الموضحة مواصفاتها وكمياتها ونوعيتها وتفصيلا بالكشوفات أو الفواتير المرفقة بهذا العقد والتي تشكل جزءا لا يتجزأ منه، كما يحدد في العقد ثمن البيع والضمانات والشروط المنصوص عليها في رخصة التمويل، كما يلزم بنك البركة الزبون على إمضاء الأمر بالشراء من البنك مضافا إليه المصاريف والنفقات والحقوق الأخرى التي تحملها البنك وكذا هامش الربح خارج الضريبة، كما يلتزم العميل في العقد بتعويض البنك من كل ضرر قد يلحق من جراء أي إخلال بالالتزامات بموجب هذا الأمر وكذا أحكام عقد المساومة المرتبط به، كما يلحق بنك البركة عند توكيل البنك لشراء السلع بعقد المساومة على الشكل الذي يبينه، حيث أنه يتوافر الرضى الكامل وكذلك الأهلية القانونية المعتبرة واللازمة للتعاقد لدى كل من الطرفين فقد تم الاتفاق على مواد عدة تنظم هذا الأمر.

– **عقد التمويل بالإجارة:** وهو الأكثر استعمالا في بنك البركة، وتقدم الإجارة للأشخاص الطبيعيين الاعتباريين، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل وفقا للقانون الأساسي للبنك الجزائري بالتزامه بالتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وحسب ما اتفق عليه مع المستأجر وقت إجراءات فتح الحساب الجاري والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العقد، على أن يذكر موضوع الإجازة وتعيينه في الفاتورة ومدة الإيجار، وثمة نوعين منها فقد تؤول الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بعد تسديد أقساط الإيجار حسب ما هو متفق عليه ويتم احتساب أقساط الإيجار وفقا للمعطيات التي قدمها المستأجر حول الثمن، وبالنسبة للضمانات

والبيانات فإن القانون الأساسي لممثل العميل بإبرام العقد، كما يوجب المستأجر بصفة قطعية دون قيد أو شرط بالالتزامات المكتتبة أو سيتم بموجبها هذا العقد وكل التصرفات المرتبطة به، وعلى أن تبقى الضمانات قائمة المفعول حتى نهاية مدة العقد.

– **عقد بيع السلم**: يبيع يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل معين يسدد ثمنه من المكيالات أو الموزونات بالاتفاق في مجلس العقد حتى لا يحدث خلافا فيما بعد (albarakah bank, 2020)، يجري العمل به في بنك البركة وفا للشريعة الإسلامية حيث يلتزم العميل بموجب هذا العقد ببيع سلم البنك لسلع معينة تبين على فاتورة مرفقة به وهي جزء لا يتجزأ منه.

يدفع البنك إلى العميل ثمن السلع المبينة على الفاتورة المرفقة بهذا العقد والتي يشار فيها إلى راس المال وقدره، ويعترف العميل دون رجعة بأنه تسلم السلع محل هذا العقد إلى البنك بموجب عقد كتابي ممضي من الشخص المؤهل ليستلمها لحسابه، ومهما يكن الأمر فإن تسليم وتسلم السّلع يكون بموجب سند التسليم الذي يبين بوضوح كمية السلعة المستلمة والمسلمة ومواصفاتها وقيمتها.

كما يجب أن يذكر مكان التسليم واسم المخزن، على أن تسلم السلع في التاريخ المنصوص عليه في الفاتورة المرفقة بهذا العقد وفي حالة التأخر في تسليم السلع بدون مبرر مقبول يلتزم العميل بدفع غرامة تأخير كما هي محددة في الشروط المصرفية الخاصة بالبنك.

كما تعتبر مرفقات هذا العقد أو أي مستندات أخرى جزءا لا يتجزأ منه ومكملا له، وبعد تسلم البنك أو وكيله موضوع هذا العقد يمكن له أن يوكل العميل ببيعها للغير لحسابه وفق الشروط المنصوص عليها في عد الوكالة بالبيع الذي سيبرم حينئذ، ويمضي على محضر استلام السلعة.

3.4.4 أنواع أخرى حديثة من التمويل في بنك البركة

هناك صيغ أخرى للتمويل يستخدمها بنك البركة مُجارات للتطور الاقتصادي والتنويع المالي للجهاز المصرفي الجزائري، حيث نميّز بين:

– **عقد بيع السلع**: يكلف البنك عميلا لبيع سلع محددة المواصفات والقيمة، وبدوره يلتزم العميل بتسويق السلع محل هذا العقد وتحصيل ثمن بيعها في أجل معين، ويوكل للعميل تأمين السلع طيلة مدة التمويل،

وينتهي التوكيل بمجرد التحصيل الفعلي لثمن بيع السلع وتسليمه للبنك، ويتم تحصيل ثمن هذه السلع الذي يصحب العقد كجزء لا يتجزأ منه تحدد فيه نوعية السلعة وكميتها وسعر الوحدة الواحدة منها والسعر الاجمالي لها، وكذا الضمانات المنصوص عليها في رخصة التمويل، على أن يمضي هذا العميل على وصل التسليم بأنه استلم السلع من البنك بموجب العقد بتاريخ معين وذلك لغرض تسويقها نيابة عنه بموجب عقد البيع بالوكالة المبرم في تاريخ محدد.

– **عقد وعد بالتمليك بالبيع**: يجري بنك البركة هذا التمويل وفقا للأحكام الشريعة الاسلامية الغراء حيث أن العميل يطلب من البنك شراء العين المؤجرة الموصوفة في عقد الايجارة على أن يستأجرها من البنك على سبيل الاعتماد الإيجاري، حيث يقوم البنك وكل من المستأجر بمهمة اختيار البائع والتفاوض معه وتقرير مواصفات وكميات وخصائص وثمن شراء العقارات أو المنقولات المراد استئجارها وتوقيع العقد التجاري المتعلق بذلك وتسلم الأصول المؤجرة نيابة عنه، وتحديد موطن الإيجار، وينص هذا العقد على أن البنك اشترى العين المؤجرة بناءا على طلب المستأجر ولغرض تأجيرها له في شكل الاعتماد الإيجاري بعد تسديد كامل أقساط الإيجارات المحددة في جدول التسديد المعد عند تعبئة التمويل، وعلى الطرفين أن يذكرا في العقد ثمن البيع والضمانات والشروط والتكاليف القانونية، كما تعتبر الملحقات الكتابية وأي مستندات أخرى اتفق عليها الطرفان جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا له.

– **التمويل العقاري**: يقدم البنك عبر فروعه تمويلا للراغبين في بناء أو شراء العقارات على شرط أن يكون المعني بالتمويل يعمل بصفة دائمة وأن يفوق دخله 40.000 دج وأن يكون سنه عند تسديد آخر قسط من التمويل أقل من 64 سنة للرجال و 60 سنة للنساء، كما يشترط البنك أن يكون العقار في حالة الشراء جاهزا مسبقا، مسجلا، ومشهرا على مستوى المحافظة العقارية، وفي حالة البناء يتعين على المعني أن يكون مالكا لقطعة أرض موثقة ومسجلة في المحافظة العقارية بالإضافة إلى حصوله على رخصة البناء مضافا إليها كشف تقديري لتكلفة البناء الصادر عن مكتب مختص ومعتمد، وتصل مدة التسديد إلى 20 سنة.

5.4 مساهمة بنك البركة في التنمية الاقتصادية

قدر مجموع ميزانية بنك البركة بـ 270996 مليون دج عند نهاية 2018 مسجلة بذلك زيادة قدرها 22363 مليون دج أي بنسبة 8.99% مقارنة بالسنة المالية 2017 و28.83% بسنة 2016.

أما حقوق الملكية فقد قدرت بـ 27429 مليون دج نهاية سنة 2018 مقابل 24576 مليون دج لسنة 2017 بزيادة قدرها 11.75%.

وبلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دج سنة 2018 مسجلة زيادة بمعدل 7.69% مقارنة بالسنة المالية لسنة 2017 و31.59% مقارنة بالسنة 2016.

وارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16783 مليون دج مسجلا 156460 مليون دج نهاية سنة 2018 ، أي بزيادة قدرها 12.02% مقارنة بالسنة الفارطة.

أما الايراد المصرفي الصافي فقد قدر بـ 11850 مليون دج بمعدل إضافي نسبته 36.69% بين سنتي 2017 و 2018، مسجلا بذلك نتيجة صافية بحوالي 5167 مليون دج مقابل 3548 مليون دج ما بين نفس السنتين كذلك (بنك البركة، 2018).

وقد أعطت البركة أولوية تركيزها في مجال أنشطة المسؤولية الإجتماعية والإستدامة خلال الفترة من عام 2016 حتى عام 2020 لخلق فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والطاقة المستدامة كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل 1: أهداف التنمية المستدامة (2016-2020)

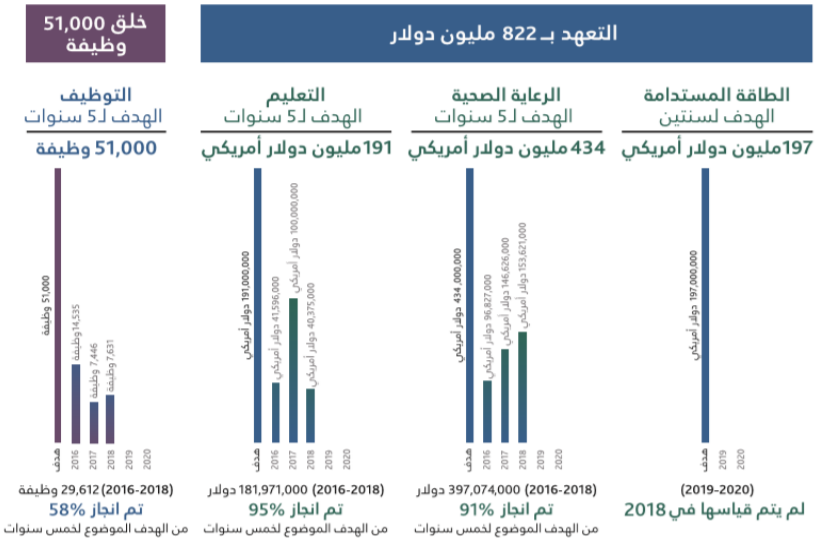

المصدر: بنك البركة، تقرير الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية، 2018، ص 16.

وتحصلت الجزائر على نصيب مهمّ من أهداف التنمية المدرجة ضمن إنجاز مجمع البركة، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول 2: أهداف بنك البركة في الجزائر

أهداف البركة	الجزائر			الجزائر	
	الهدف لـ 5 سنوات	هدف 2018	المنجز في 2018	نسبة الإنجاز من الهدف لـ5 سنوات	نسبة الإنجاز من هدف 2018
خلق فرص عمل	3,400	680	لم يتم قياسها	لم يتم قياسها	لم يتم قياسها
تمويل التعليم	$22,000,000	$4,400,000	$270,337	%1	%6
التبرع للتعليم	$93,000	$18,600	لم يتم قياسها	لم يتم قياسها	لم يتم قياسها
تمويل الرعاية الصحية	$11,000,000	$2,200,000	$1,748,744	%16	%79
التبرع للرعاية الصحية	$930,000	$186,000	$47,584	%5	%26
المجموع	$34,023,000	$6,804,600	$2,066,665	%6	%30

المصدر: بنك البركة، تقرير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، 2018، ص 20.

وقد شارك بنك البركة في الجزائر في برنامج البركة للاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال البرنامج الخيري، وبرنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، وتضمنت المشاركة في البرنامج

الخيري تمويل مختلف الانشطة والمبادرات والتي تبلغ قيمتها الاجمالية 1.743 ألف دولار أمريكي للتعليم من إجمالي برامج بنك البركة المخصصة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية والذي يقدر بـ 3.492 ألف دولار أمريكي، لا سيما الاعمال الاكاديمية والادبية، ومشاريع تنمية المجتمع من خلال تمويل المشاريع التي تدعم السكن الاجتماعي والرعاية الصحية بأسعار معقولة:

الجدول 3: البرنامج الخيري والفرص الاقتصادية والاجتماعية لبنك البركة بالجزائر

البرنامج الخيري 2018	ألف دولار أمريكي
التعليم	513
مشاريع تنمية المجتمع	
الرعاية الصحية	891
السكن الاجتماعي	12
الترويج والتطوير للأعمال البحثية	18
الشباب والرياضة	3
الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة	137
المجتمعات ذات التحديات الاقتصادية	169
المجموع	1,743

برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية 2018	ألف دولار أمريكي
مشاريع تنمية المجتمع	
الرعاية الصحية	1,749
المجموع	1,749

المصدر: بنك البركة، تقرير الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية، 2018، ص 34.

يساهم بنك البركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال تمويله للنشاطات المتنوعة التي تتماشى والحاجات الاقتصادية والمالية للبلد، حيث ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2016 من 96.45 إلى ما يقارب 111 مليار دج أي بنسبة قدرها 14.78% مقارنة بسنة 2015، كما عاد التمويل الاستهلاكي بقوة حيث بلغ 4.5 مليار دج ووصل جاري التمويلات العقارية الموجهة للافراد 1.8 مليار دج، كل ذلك أواخر سنة 2016 (بنك البركة، 2016).

وبلغ تعداد البنك نهاية 2016 نحو 925 إطارا وموظفا؛ 358 منهم على مستوى الهياكل المركزية و567 على مستوى شبكة الاستغلال، كما بلغ عدد المستفيدين من نشاطات التكوين خلال 2016 نحو 625 موظفا من إجمالي 925، أما بالنسبة للتكوين لنيل الشهادات، فإن عدد المسجلين بمختلف الأطوار التكوينية التي تشرف عليها المؤسسة ما بين البنوك للتكوين 42 موظفا، وفيما يخص التكوين المستمر تم إشراك 563 موظف في العديد من الملتقيات التكوينية بالجزائر مس عدة محاور و

مضامين تهم الأنشطة البنكية، وضمن مسعى الانخراط في السياسة التكوينية العامة للدولة، خاصة في جانب التمهين، فقد تكفل البنك بـ15 ممتهن أواخر سنة 2016 (بنك البركة، 2016، صفحة 13).

كما يشارك بنك البركة في التنمية الاقتصادية من خلال صيغة التمويل بالمساومة بشكل كبير كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول 4: تطور حجم أموال المساومات في الفترة (2012–2014)

السنة	2012	2013	2014
المبلغ	356.301	327.012	420.878

المصدر: من إعداد الباحث حسب ما قدمه رئيس التمويلات.

يتضح أن بنك البركة استخدم أسلوب التمويل بالمساومة سنة 2012 بما يقدر بـ 356.301 ألف دولار امريكي، وفي سنة 2014 ارتفع إلى 420.878 ألف دولار أمريكي وهذا عائد لاعتماد البنك على صيغ المساومات التي يبيع فيها البنك سلعا لمؤسسات أخرى أو توكيل من يبيعها عنه، والتي تتميز غالبا بأنها توجه إلى الاستثمار لفترات قصيرة الأجل مما يجعل بنك البركة يحصل أمواله في الأجل القصير دائما مما يوفر لديه السيولة بشكل يجعله قادرا على زيادة مداخيله، ويشار إلى أن أغلب المساومات تجري على سلع أجنبية ما يعني استقطاب البنك للعملات الصعبة.

يستخدم بنك البركة كذلك بيع السلم كثيرا، حيث تزايد حجم الأموال لعقود السلم سنة 2013 عن سنة 2012 إلى ما قيمته 62.773 الف دولار أمريكي، وفي سنة 2014 تطور بنسبة 10.953 ألف دولار أمريكي، وهذه الزيادة هي أقل من الزيادة التي حصلت من سنة 2012 إلى 2013 وهذا يرجع إلى سياسة البنك التي تميزت بالتخوف والحذر من المعاملات المدنية لنقص وفاء زبائنه بديونهم الواجبة عليهم.

ويعمل البنك كذلك بالإجارة لتمويل طلبات السكن الاجتماعي وبرامج التنمية الاجتماعية، ناهيك عن مساهمته التنموية عن طريق إدارة أموال الزكاة وتسيير القروض الحسنة، في إطار الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الدينية والوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وغيرها من صناديق الضمان المتخصصة في هذا النوع؛ بغية دعم المشاريع المقاولاتية بعد دراسة معمقة لمخاطرها ومردوديتها وتقديم المشورة في هندسة تمويلها ودراسة جدواها الاقتصادية، وبعد انطلاق المشروع

يقوم بنك البركة بتحصيل ومتابعة تسيير القروض التي يمنحها صندوق استثمار الزكاة ويحصل في ذلك مصاريف تسييره لأموال صناديق الزكاة والقروض الحسنة (بنك البركة، 2015)، وهذه قفزة نوعية تدل على ثقة هيئات الشؤون الدينية ومنحها الاعتمادات لاستقبال ملفات المشاريع لطالبي التمويلات والمرسلة من طرف الهيئات المختصة.

كما يتيح بنك البركة لمواطنيه بالخارج تحويل زكاتهم إلى داخل الوطن عبر شبكة مراسليه؛ بهدف تحقيق أهداف تنموية في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية وتشجيع فئات الحرفيين وأصحاب المهن الصغيرة وخلق مناصب الشغل والقضاء على الفقر.

ولقد ارتفع الدخل المتحقق من عقود الاستثمار المشترك بـ 11% لتصل إلى 477 مليون دولار أمريكي، كما ارتفع دخل البنك من الخدمات المصرفية بنسبة 4%، وبلغ صافي الدخل بعد المخصصات النظامية والاضمحلال 275 مليون دولار أمريكي، أي ارتفاع نسبته 7% مقارنة مع صافي الدخل المحقق في عام 2013 (بنك البركة، 2015، صفحة 20)، استطاع بنك البركة أن يجد لنفسه مكانة كبيرة كفاعل اقتصادي ومالي في الاقتصاد الجزائري من خلال تقديمه لصيغ تمويلية وخدمات تناسب وطبيعة ومقومات الفرد الجزائري المسلم حيث يلبي حاجاته التمويلية دون التخوف من أن تتعارض مع أحكام ينه وعقيدته، كما يحقق لكثير من فئات الشباب طموحاتهم في إنشاء مشاريعهم من أصحاب المهن الحرة والحرف الصناعية عن طريق تسيير أموال الزكاة التي يتعاقد مع مديرية الشؤون الدينية لتقديمها في شكل قروض حسنة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يسهم في القضاء على الفقر من خلال صندوق الزكاة الخاص به عن طريق المساهمة في المشاريع الخيرية كالمساهمة في نشاطات دور الأيتام والمسنين وغيرها.

وحسب تصريحات السيد عدنان أحمد يوسف الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، أنّه بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي اكتنفت سنة 2016 إلاّ أنّ بنك البركة – في الجزائر– استطاع أن يضمن استقرار نشاطاته و متابعة جهوده لتحقيق أهدافه الإستراتيجية، حيث ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 9.22%، كما ارتفع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 13.4%، ليؤكد مقدرة البنك على تنويع مصادر دخله، كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجوداته نمت في نهاية 2016 بنسبة 9%، لتبلغ أكثر من 210 مليار دج، عرف مجموع الودائع وحقوق حاملي حسابات البنك ارتفاعا بنسبة 10%، مما يعكس متانة قاعدة عملائه، وبلغت قيمة التمويلات 111 مليار دج، 92% منها موجهة نحو سوق المؤسسات،

حيث يمثل تمويل الاستثمارات أكثر من 60%، وهو ما يترجم السياسة المطبقة في البنك من أجل دعم القطاع الإنتاجي للمؤسسات الاقتصادية وقد بلغ صافي الدخل خلال سنة 2016 ما قيمته 3.9 مليار دج، وما ميز سنة 2016 أيضا عودة التمويل الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر، وبفضل التجربة المكتسبة سابقا، تمكّن البنك من التربع في المصف الأول منذ بداية إطلاق هذا المنتوج المصرفي، وفي إطار جهود بنك البركة الجزائري الساعية لعصرنة خدماته المصرفية، شرع البنك في إطلاق باقة خدمات مصرفية إلكترونية ممنوحة للعملاء كالدفع الالكتروني، الدفع عن بعد والصيرفة عبر الانترنت بالإضافة إلى الخدمات المتوفرة كبطاقة السحب البنكية والرسائل الهاتفية القصيرة؛ هذه الخطوة، تجعل البنك بصفة عامة يدخل عالم الاقتصاد الرقمي من بابه الواسع (بنك البركة، 2016، صفحة 3).

5. خاتمة

تساهم البنوك الإسلامية بطريقة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما أثبته –بجدارة– بنك البركة من خلال قيمته المضافة للإقتصاد الجزائري، من خلال أساليب التمويل المختلفة التي يقدمها وسياساته الاستثمارية الهادفة، على الرغم من العراقيل التي تعيق أداءه، في ظل بيئة مصرفية تتعارض وأسسه الفكرية ونقص في الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع الجزائري، هكذا يمكننا الاشارة إلى أهم نتائج الدراسة:

- تحتاج التنمية الاقتصادية إلى مجموعة من القدرات والإمكانيات، وقد أثبتت البنوك الإسلامية تحقيق ذلك من خلال الأساس الإنمائي الذي جاء به النظام الإسلامي من حيث طبيعة المبادئ التي تسهم بشكل مباشر في التنمية المبنية على التضامن لا على التواكل.
- تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في جمع المدخرات واستثمارها وفقا للمبادئ الإسلامية، ويتم ذلك من خلال قناتين رئيسيتين هما الاستثمار المباشر والمشاركة في الاستثمار على أساس الخطة القومية وحينئذ يحصل أصحاب الودائع على أرباح تتناسب مع المخاطر الاستثمارية.
- بنك البركة له مساهمة جد إيجابية في الإقتصاد الجزائري وله طموح لتقديم وتحقيق الأفضل بما يواكب التطور التكنولوجي الراهن.

- يعمل بنك البركة على نشر الوعي بين الأفراد وإعادة الثقة في العمل المصرفي الإسلامي كرائد استراتيجي للإقتصاد التضامني.
- يعمل عل تعزيز المهارات البشرية وتنمية الطاقات الشبانية وإقامة مشاريع تقضي على مشاكل البطالة والفقر.
- يساهم البنك في تعبئة المدخرات الخارجة عن قنوات السيولة النقدية المصرفية واستثمارها في شتى المجالات المقاولاتية وغيرها.

توصيات:

- تتطلب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر جهودا مكثفة من الهيئات والمجتمع المدني لوضع استراتيجية وطنية تحدد الأدوار وتستغل المخزون التقليدي والديني في المجتمع لتعزيز نشاط القطاع الثالث كمكمل للقطاعين العام والخاص.
- لابد من توفير سلطة إشرافية رقابية إسلامية مستقلة في سياستها النقدية عن البنك المركزي.
- ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بما يحقق الابتكار والإبداع في مجال الصيرفة الإسلامية.
- تغيب عن القوانين والتشريعات إثارة فعلية لتنظيم أعمال البنوك الإسلامية.
- تعزيز الوعي المصرفي الاسلامي لدى أفراد المجتمع الجزائري وتوضيح مفاسد البنوك التقليدية الربوية إقتصاديا واجتماعيا.
- ضرورة تحديث الإحصائيات والمؤشرات المهمة في مساهمة البنك الإسلامي في الاقتصاد الوطني الجزائري، لتوضيح أهميته الفاعلة، فقد توجهنا إلى مقر بنك البركة المركزي دون حصولنا على أدنى وثيقة أو معلومة سوى الإشارة إلى الموقع الالكتروني للبنك؛ بالرغم من نشر تقرير 2018 إلا انّه يفتقر جدا للإحصائيات المتعلقة بالإقتصاد الوطني.

5. قائمة المراجع

أحمد النجار. (1979). *منهج الصحوة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)*. القاهرة: الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

بنك البركة. (2018). *التقرير السنوي لسنة 2018*. الجزائر: بنك البركة.

عبد الله محمد أحمد الطيار. (1414هـ). *البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق*. الرياض: دار الوطن.

albarakah bank. (2020, janvier 10). Récupéré sur site albarakah bank en algerie: www.albaraka-bank.com

البنك الإسلامي للتنمية. (2002). *صيغ تمويل التنمية في الإسلام*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية. (éd. 2) .*الربا* .(1990) .أ ,المودودي

بنك البركة. (2015). *تقارير بنك البركة لسنوات 2012-2014*. بنك البركة.

بنك البركة. (2016). *التقرير السنوي لسنة 2016*. الجزائر.

بنك البركة. (2016). *التقرير السنوي لسنة 2016*. الجزائر.

بولعيد بعلوج . (2002). تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تأليف بولعيد بعلوج، *الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية* (الصفحات 58-59). الجزائر: جامعة الأغواط.

حسن خلف فليح. (2006). *البنوك الإسلامية*. عمان: عالم الكتب الحديث.

سامر مظهر قنطقجي. (2006). - ، *الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية* (الإصدار 2). حماة- سوريا: دار إحياء للنشر الرقمي.

سلمان مصطفى حسين، و آخرون. (1990). *المعاملات المالية في الإسلام*. عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

سيد قطب. (1978). *في ظلال القرآن، تفسير آيات الربا*. بيروت: دار الشروق.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). *الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة، إصدارات البنك الإسلامي للتنمية: مكتبة الملك فهد.

عبد الكريم محمد عبد العزيز . (1969). *محاسبة البنوك*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد اللطيف عياط. (15 جانفي, 2019). مراجعتنا لهذه الورقة البحثية. فرع بنك البركة بالجزائر العاصمة: قسم الاحصائيات والمكلف باستشرافات ومستجدات بنك البركة.

عبد الله الشرقاوي. (2009). *أثر الواقع في تطور العقود المالية في الفقه الإسلامي(نماذج من العقود المستحدثة)*. المغرب: دار الرشاد الحديثة.

عدنان خالد التركماني. (1988). - ، *السيادة النقدية والبنكية في الإسلام*. الأردن: مؤسسة الرسالة.

فادي محمد الرفاعي. (2004). *المصارف الإسلامية*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

محمد الطاهر الهاشمي. (2010). *المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية*. ليبيا: دار الكتب الوطنية.

محمد شوقي الفنجري. (2010). *المذهب الإقتصادي في الإسلام* (الإصدار 2). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

هواري خيثر، و الأخضر عزي. (2017). دور ومكانة إخضاع البنوك الإسلامية بأبعادها التمويلية للحوكمة الرشيدة في الحد من الأزمات الظرفية (تطبيق عام حول المنتجات المالية الاسلامية). *المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها*. الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الزرقاء.